



## 99545 - حكم الاقتراض في شركة كيان

### السؤال

هل يجوز الاقتراض في أسهم شركة كيان؟

### الإجابة المفصلة

الحمد لله.

شركة كيان نشاطها في الصناعات البتروكيماوية وهو نشاط مباح ، وبلغ رأس المالها (15 مليار ريال)، وليس عليها قروض في الوقت الراهن إلا أنها وقعت اتفاقية مع مجموعة من البنوك للحصول على تمويل بما يقارب (4.8 مليار دولار) لتغطية تكاليف بناء المشروع. ووفقاً لما جاء في نشرة الإصدار فإن بعض هذا التمويل سيكون بقروض بالفائدة من بنوك ربوية ، والجزء الأكبر منه سيكون بمرابحات إسلامية .

والموقع يتبنى القول بتحريم المساهمة في الشركات التي تعامل بالحرام قرضاً أو إقراضًا ، ولو كان نشاطها العام مباحاً .  
وانظر جواب السؤال رقم (45929)

وممن أفتى بتحريم الاقتراض في هذه الشركة الدكتور محمد العصيمي حفظه الله حيث قال :  
" الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فإن نشاط هذه الشركة في الصناعات البتروكيماوية وهو نشاط مباح وحيوي بالنسبة للاقتصاد السعودي. وقد تصفحت نشرة الاقتراض وتبيّن لي أن الشركة ليس لديها في الوقت الراهن قروض ولا استثمارات محرمة، بل نصت على أن الندية في البنوك البالغة 15 مليار في مرابحات إسلامية تدر عائدًا بنسبة 4.5%. ومع تحفظي المعروف على طريقة كثير من البنوك التجارية التي تقدم منتجات إسلامية عبر نوافذ إسلامية في مرابحاتها وعدم الضبط الشرعي لها، بل وصورية كثير من عملياتها، خاصة إذا كانت المبالغ ضخمة جداً لا تستوعبها السلع المتاحة للمراقبة، ومع ذلك فإني أحسي مثل هذه الخطوة المباركة وأعتقد أنها خطوة على الطريق الصحيح. إلا أن نشرة الاقتراض أفصحت عن عزم الشركة على الاقتراض من البنوك التجارية قروضاً ربوية وإسلامية بل ونصت على أن شركة سابك حصلت على خطابات تعهد والتزام بخصوص التسهيلات الائتمانية. ومع أن النشرة نصت مشكورة على أنه "من المتوقع أن تقوم مصارف إسلامية وبنوك محلية وإقليمية وعالمية بالإضافة إلى جهات حكومية وشبه حكومية بالمساهمة في تمويل المشروع، مع التركيز على زيادة حصة المصارف الإسلامية في التمويل".

والأخبار المدرجة في موقع تداول تؤكد ذلك التوجه في الاقتراض، وأن التمويل لن يكون إسلامياً خالصاً. وحيث إن نشرة الاقتراض تمثل في وجهة نظر الإيجاب المقدم من الشركة نحو المشاركين لقبول الاقتراض، وحيث احتوت على ما ذكر آنفاً، فإني أرى أنه لا يصح لمسلم أن يدخل شريكاً في مثل ذلك العقد، ولا أن يرضى به، ولا أن يوكل في مثل ذلك



التصرف.

وعليه ؛ فالشركة لا يجوز الاكتتاب بها.

وإني بهذه المناسبة أدعو القائمين على هذه الشركة وغيرها من الشركات إلى تجنب الاقتراض المحرم والاستثمار المحرم، فالبدائل الإسلامية - ولله الحمد - متاحة وكافية، وأذكّرهم بتقوى الله عز وجل وبالأمانة التي تحملوها في أعناقهم وسيسألون عنها يوم القيمة. والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين "انتهى من موقع الشيخ :

<http://www.halal2.com/ftawaDetail.asp?id=13561>

والله أعلم .